

اقتصاد

مؤسسة الإسكان تقترح زيادة القسط الشهري للمكتتبين في السكن الشبابي والعاملين في الدولة

صالح حميدي

كشف مدير عام مؤسسة الإسكان سهيل عبد اللطيف لـ«الوطن» عن وضع خطة معالجة تراكمات الائتتاب المتعلقة بمساكن مواطنين تأخر إنجازها في مشروع إسكان الشباب وسكن العاملين في الدولة والبرنامج الحكومي للإسكان وسكن الإذخار وتنفيذ التزاماتها بهذا الخصوص ضمن برنامج زمني يبدأ العام القادم وينتهي في العام ٢٠٢٤، وتستهدف معالجة ٦٢٧٩٤ مسكناً بقيمة إجمالية تقدر بحوالي ٤٧٠,٥ مليار ليرة.

وسكن هذا الإطار تستهدف المؤسسة معالجة ٣٩٣٣٦ مسكناً متراكماً في سكن الشباب بقيمة ٢٥٤,٤ مليار ليرة، ومن سكن العاملين في الدولة ١٢٥٥٧ مسكناً بقيمة أكثر ١٠٦,٤ مليار ليرة ومن البرنامج الحكومي للإسكان ٦١٥٢ مسكناً بقيمة نحو ٦٤,٦ مليار ليرة.

ومن سكن الإذخار تستهدف معالجة ٤٧١٩ مسكناً بقيمة أكثر من ٤٥ مليار ليرة.

ويحسب مذكرة تضمنت خطة عمل المؤسسة العامة للإسكان في هذا الخصوص (حصلت «الوطن» على نسخة منها) فقد تم تبني مجموعة من المقترحات الواجب تنفيذها لضمان نجاح خطة المؤسسة في تنفيذ التزاماتها ضمن المدد المحددة.

أبرزها ضرورة رصد الاعتمادات اللازمة في الموازنة الاستثمارية السنوية للمؤسسة بما يتوافق مع الجدول الزمني للتخطيط وفق حصة صندوق الدين العام من التمويل والتزامه

بالتصديق الفعلي لهذه الاعتمادات.

إضافة إلى تعديل شكل مساهمة تمويل صندوق الدين العام في تمويل مشروع سكن العاملين في الدولة من مبلغ سنوي مقطوع كقرض من دون فائدة قدره ٣٠٠ مليون ليرة بحسب المرسوم التشريعي رقم ٤٦ لعام ٢٠٠٢ إلى نسبة ٣٠ بالمئة من كلفة المشروع السنوية أسوة بالسكن الشبابي الأمر الذي يستدعي تعديل المرسوم التشريعي رقم ٤٦ لعام ٢٠٠٢.

واقترحت مؤسسة الإسكان أيضاً زيادة القسط الشهري للمكتتبين على مشروعات السكن الشبابي وسكن العاملين في الدولة والبرنامج الحكومي للإسكان والإذخار من أجل السكن وباقي المكتتبين الآخرين بما يتوافق مع النسبة الأقرضية لمساهمتهم في برنامج التمويل المخطط حيث من الملاحظ أن نسبة تمويل المكتتبين لا تتجاوز ٣ بالمئة من التمويل الكلي.

ودعت المذكرة أيضاً إلى تعديل قانون الإذخار من أجل السكن رقم ٣٨ لعام ١٩٧٨ والرسوم التشريعي رقم ٣٧ لعام ٢٠١٤ وتعديل المرسوم التشريعي رقم ٢٦ لعام ٢٠١٥ وتعديل المرسوم التشريعي رقم ٣٦ لعام ٢٠٠٢، وذلك بهدف خفض مدة التقسيط إلى ١٥ سنة بعد الاستلام للاكتتابات المستقبلية وإعادة النظر بالرسوم التشريعي رقم ٤٦ لعام ٢٠٠٢ المادة ٨ لزيادة المبلغ الذي يعوله صندوق الدين العام للسكن العمالي وتحويل الرقم إلى نسبة بما يتناسب مع التضخم الحاصل.

وإعادة النظر بقانون العقود رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤ بما يعطي المرونة اللازمة للمؤسسة.

الوطن

كشف رئيس دائرة الأسعار في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق جميل حداد لـ«الوطن»، عن ارتفاع نسبة المخالفات التموينية بنحو ٧٠ بالمئة في ريف دمشق، بعد قرارات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك الأخيرة بخفض أسعار عدد من المواد بعد دراسة تكاليفها. علماً بأن مصدر في التوزيع لـ«الوطن» أن أفضل الحلول لضبط الأسواق يتمثل بضبط فواتير المواد المستوردة الوهمية لاعتماد مخرجات سعرية صحيحة في السوق المحلية.

من جانبه بين رئيس الضابطة العدلية في مديرية التجارة وحماية المستهلك بريف دمشق ماهر أبو بكر لـ«الوطن» أن عدد الضبوط المنظمة منذ بداية الشهر الحالي (تشرين الثاني) بلغت نحو ٢٦٠ ضبط مخالفة توزعت بين التلاعب في الأسعار وحبازة مواد إغائية والتلاعب بمواصفات المنتجات، ليكون آخر ما ضبط يوم الخميس الماضي معمل لتعليب الزيتون في منطقة منين في ريف دمشق لحبازة مواد فاسدة معدة للتوزيع في السوق المحلية، إذ تم ضبط براميل تحوي زيتوناً أخضر وأسود فيه (مدود)، يعاد تنظيفه وتعليبه ثم يوزع في مشيراً إلى أن جرمانا وصحنايا وضاحية قدسيا

تموين ريف دمشق لـ«الوطن»: ٧٠ بالمئة زادت المخالفات بعد تخفيض الأسعار

جديد في أسواقنا.. زيتون مع «الدود»!



بعض المنتجات دون التكلفة، والذي يعزى في الغالب إلى عدم الالتزام بالموافقات القياسية للمنتج أو تلاعب بتاريخ الصلاحية، علماً بأن تحديد حجم التلاعب بالسعر من التجار، مبنياً تضمن حق المنتج بدراسة دقيقة لكلف إنتاج سلعه وضمان هامش ربح له، إضافة إلى مراعاة القدرة الشرائية لدى المستهلك، ما يضمن ضبط حركة السوق بين العرض والطلب وعدم احتكار التجار للمواد الاستهلاكية ليكون النزاع الأطول في عملية ضبط الأسعار -بحسب مصدر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك- هو ضبط فواتير المواد المستوردة الوهمية وغير الحقيقية التي تؤدي إلى مخرجات سعرية غير صحيحة لها في السوق المحلي.

أسعار جديدة من التجار. ليرى حمدان الحقل بتقليل حلفات التوزيع بين المنتج والمستهلك باعتماد إستراتيجية البيع المباشر خطوة جيدة لتقليل حجم التلاعب بالسعر من التجار، مبنياً أنه تم اقتراح هذه الرؤية من المعنيين في مجمل اجتماعاتهم، لكنها تبقى مجرد مقترحات، لم تنصر النور على أرض الواقع، رغم إيجابية التنفيذ على الأطراف كافة فيكون توافيق التطبيق دوراتاً في دائرة مفرغة يثار الجدل حولها.

من جانبه صرح مدير التجارة وحماية المستهلك بريف دمشق لؤي السلام بأن توجه المديرية يركز على مخالفات ارتفاع الأسعار، فقط من دون أن تهتم بشكل رئيس بانخفاض أسعار

سجلت أعلى نسب مخالفات، لأسباب مردها حسب أبي بكر إلى ارتفاع الكثافة السكانية وبالتالي زيادة المخالفات. مؤكداً عدم ورود أي شكوى من المواطنين بخصوص توافر منتجات في السوق منتجة بتاريخ ٢٠١٨ مما يدل على شكوك حول جودة وصلابة المنتج للاستهلاك. علماً بأن مصدر مسؤول في وزارة التوزيع بين أن وجود مواد في السوق بتاريخ إنتاج عام ٢٠١٨ هو أسلوب للتغطية على مواد فاسدة يبيعه العديد من المكتتبين أو التجار.

بينما أشار رئيس دائرة الأسعار جميل حمدان أن عدد ضبوط العينة المنظمة بلغ ٥٧ ضبطاً أي بارتفاع في نسبة المخالفات إلى ٧٠ بالمئة عن الأشهر السابقة نتيجة عدم الالتزام بما قر من

الكهرباء تعود إلى حلب اليوم والتقنين ٣ ساعات نهاراً



قصي المحمد

أكد مدير الشركة السورية للكهرباء حلب محمد الصالح لـ«الوطن» عودة التيار الكهربائي إلى المحافظة اليوم بشكل كامل، وذلك بعد الانتهاء من إصلاح العطل الذي تعرض له البرج المغذي للجزء الجنوبي الغربي من المحافظة ومد شبكاته وإصلاحها، بعد استهداف العصابات الإرهابية المسلحة للمحطة الحرارية بمدينة «محررة»، بريف حماة بعدة قذائف صاروخية نهاية الأسبوع المنضم، لافتاً أنه تم تأمين جزء من التيار باستطاعة ١٢٠ ميغا كانت تغذي المدينة كحل إسعافي على مدار الأيام الثلاثة السابقة.

وأكد صالح أنه سيتم العودة إلى تطبيق نظام التقنين ٣ ساعات نهاراً منذ اليوم وقائماً في الساعة ١٢ ليلاً إلى ٨ أو ١٠ صباحاً حسب الحملات المرتبة على الشبكة. وفي سياق الحديث عن عمل الشركة في مكافحة السرقات والاسترجار غير المشروع، كشف مدير الكهرباء عن تنظيماً أكثر من ٧٠٠ ضبط منذ بداية أيلول إلى منتصف تشرين الثاني، موضحاً أنها سيتم تطبيق العقوبات المالية التي تصفها المرسوم ٣٥ بحق المخالفين «الحرامية»، ضمن لم يبلغوا مدفع، ما ترتب عليهم من مبالغ قبل مضي شهرين من تاريخ تنفيذ الضبط ما وإحالتهم إلى القضاء المختص.

وأشار الصالح إلى أن تطبيق المساءلة القانونية وفرض العقوبات المالية على المسترجين، تأتي كخطوة أولى للحفاظ على تجهيزات المنظومة الكهربائية لضمان استمرارها، ولكون رادعة لكل من لم يتم ضبطه أيضاً.

وبين الصالح أن هناك هدراً كبيراً في الكهرباء لا

يمكن حسابه، مشدداً على ضرورة الوعي لدى المواطنين، ومشيراً إلى أن الالتزام بالقانون من الأخلاق وذلك يأتي بالدرجة الأولى، لأن السرقة جرم يعاقب عليه القانون بالحبس من شهر إلى ٣ أشهر مع غرامات مالية لكل من سرق أو ساهم فيها، وذلك وفقاً للحالة المضبوطة. وبالنسبة لخطة عمل الشركة بداية ٢٠١٨، بين الصالح أن هناك مشاريع ضخمة سوف يتم البدء بتنفيذها وخاصة بالريف الشرقي، مؤكداً أنه تم ربط مطار الكلية الجوية بخط توتر عال ما سوف يسهل البدء بمد الشبكات الكهربائية لمدينة دير حافر والمناطق التابعة لها بداية العام القادم (٢٠١٨).

من أجل الحفاظ على المنظومة الكهربائية واستمراريتها، تم القيام بحملة من أجل إزالة التعديات على الشبكة الكهربائية من مدير عام منطقة جبل سلعان وتمت إزالة جميع

التعديات على الشبكة، بالإضافة إلى القيام بجولة مع عمل مراقبة الشبكات والضابطة العدلية إلى بعض الأحياء كالأشرفية والسيان الجديدة وصلح الدين من أجل إزالة التعديات على الشبكة الكهربائية، وفصل الأسلاك وإزالتها بالكامل وقطع التيار الكهربائي عن المخالفين وتنظيم الضبوط القانونية بحقهم. كما قامت ورشات الشركة بإصلاح عدة مراكز تحويل، وتدعيم الشبكات وإصلاح الأعطال لوضعها في الخدمة. وفي سياق متصل بالكهرباء، شهدت مدن ومناطق محافظة الحسكة تحسناً ملحوظاً بواقع الكهرباء وزيادة ساعات التغذية بالتيار للمستهلكين بعد وصول كميات من الطاقة الكهربائية من سد الفرات إلى المحافظة، وذلك بحسب وكالة «سانا»، التي نقلت عن مدير عام شركة كهرباء الحسكة عبد العزيز الحسين أن



كهرباء من سد الفرات إلى الحسكة

كميات الطاقة الواصلة من سد الفرات يتم نقلها إلى سد تشرين بريف حلب ومنها إلى محطة مبركة بريف رأس العين في محافظة الحسكة وذلك عبر خط ٦٦ ك. ف لافتاً إلى أن الكميات التي بدأت بالوصول منذ يوم أمس يتم توزيعها عبر برنامج تقنين جديد لعدد من مدن ومناطق المحافظة إضافة إلى توزيع ما يتم إنتاجه من طاقة من محطة السورية بريف القامشلي. ولفت جزماتي إلى أن موافقة وزارة الاقتصاد والمحافظة، حيث تزود جمعية الصافعة في دمشق كلاً من محافظات اللاذقية وطرطوس ودرعا بالمشغولات الذهبية المتنوعة الفنية والجانزيير والمباريم والأساور، فيما ما يزال الشحن الجوي للذهب إلى محافظة القامشلي عبر مطار دمشق في محافظاً على انخفاضه بحوالي ٧ في ذهب أسوياً.

علي محمود سليمان

بين رئيس جمعية الصافعة وصنع المجوهرات في دمشق غسان جزماتي لـ«الوطن» أن الاستقرار الحالي لأسعار الذهب في سورية هو انعكاس مباشر لاستقرار سعر صرف القطع الأجنبي في الأونة الأخيرة، بالتزامن مع حالة من الاستقرار الاقتصادي نتيجة تحسن الوضع الأمني مع اتساع رقعة المساحة الآمنة في البلد بفضل جهود الجيش العربي السوري. وأوضح جزماتي أن سعر غرام الذهب حافظ على استقراره للأسبوع الخامس على التوالي يسعر ١٧٤٠٠ ليرة سورية لغرام الذهب عيار (٢١/١) وهذا الاستقرار رافقه ثبات نسبي في كمية الذهب المباعة بومييا في أسواق دمشق والتي بقيت عند ٤ كغ يوميا مع تحسن حركة نقل الذهب برأ بين المحافظات، حيث تزود جمعية الصافعة في دمشق كلاً من محافظات اللاذقية وطرطوس ودرعا بالمشغولات الذهبية المتنوعة الفنية والجانزيير والمباريم والأساور، فيما ما يزال الشحن الجوي للذهب إلى محافظة القامشلي عبر مطار دمشق في محافظاً على انخفاضه بحوالي ٧ في ذهب أسوياً.

ولفت جزماتي إلى أن موافقة وزارة الاقتصاد والمحافظة، حيث تزود جمعية الصافعة في دمشق كلاً من محافظات اللاذقية وطرطوس ودرعا بالذهب السوري المشغول مقابل إدخال ذهب خام تعتبر خطوة إيجابية بانتظار رد مصرف سورية المركزي ووزارة المالية على الطلب، حيث إن الموافقة ستعكس إيجاباً على نشاط أسواق الذهب في سورية، خاصة لعمل الورشات، وتقيد من إدخال قطع أجنبي إلى الخزينة مع تحصيل ١٠٠ دولار لكل كيلو غرام ذهب خام واحد يدخل

٢١٠٠ صائغ في دمشق

الذهب السوري يطير تهربياً إلى دبي عبر لبنان

والسوريون يتجهون إلى بيع مدخراتهم الذهبية

البلد، وخاصةً للتجار العراقيين والإيرانيين، حيث يعتبر الذهب السوري مطلوباً وبقوة في الأسواق العراقية وأصبح معروفاً بالنسبة للأسواق الإيرانية، عدا الكميات التي تستصدر إلى الإمارات وخاصة دبي، بينما حالياً يتم إخراج الذهب السوري تهربياً عبر لبنان ومنه يتجه إلى دبي، موضحاً بأن التهريب يتم بعد شراء الذهب بشكل نظامي من ورشات الذهب، من قبل تجار أغلبيتهم من لبنان يقومون بنقله إلى دبي كونه مرغوباً لجودته وصياغته الجميلة، في حال الموافقة على تصدير الذهب السوري سيؤدي لقطع يد التهريب ويصدر بشكل نظامي وبدون تهرب ضريبي ممن يقومون بتهريبه. مضيفاً بأن عدد الورشات العاملة في صياغة الذهب بدمشق وصل إلى ٣٠٠ ورشة يضاف إليها ٢١٠٠ منتسب إلى جمعية الصافعة سدوا اشتراكاتهم السنوية، وهذه الورشات ازداد نشاطها حالياً في صك وصياغة المشغولات الذهبية من الحلبي والبضاعة الفنية مع إيقاف صياغة ذهب الإذخار والبريات وأوصات ذهبية، وذلك كنتيجة طبيعية لاتجاه الناس بيع مدخراتها من الذهب لأغراض الاستثمار وتحسين مشاريعها بسبب الاستقرار الاقتصادي والأمني، ولذلك هناك حالة بيع يومي من الناس مدخراتهم من ليرات وأوصات ذهبية في أسواق دمشق، وفي حال تم بيع كميات كبيرة من الناس يقوم الصائغ بصهرها لإعادة صياغتها كحلي ومصوغات ذهبية.

هذا وقد بلغ سعر الليرة الذهبية السورية يوم أمس ١٤٥ ألف ليرة سورية، فيما بلغ سعر الأونصة الذهبية السورية ٦٢٥ ألف ليرة سورية، وقد سجلت الأونصة الذهبية العالمية سعراً بـ١٢٩٥ دولاراً.

دراسة لغرفة تجارة دمشق: أبرز تحديات التجارة في سورية غياب خطة واضحة للتنمية

وأشارت إلى أن التحول إلى مجتمع الاتصالات والمعلومات سوف يتطلب مجموعة لم يسبق لها مثيل من المهن والمهارات ولا يجوز بالتالي مقاومة التكنولوجيات الجديدة لأن ذلك سيؤدي على المدى الطويل إلى تدهور الصناعة المحلية وقدرتنا على المنافسة أي زيادة البطالة.

وعلى مستوى التشريعات المساندة لاقتصاد السوق بينت الدراسة أن المرحلة القادمة تتطلب من عمليات الإصلاح الاقتصادي فهما متعمقا لآليات اقتصاد السوق، لما تقتضيه هذه المرحلة من ضوابط وتشريعات جديدة تؤمن الانتقال السليم وتقي الاقتصاد السوري من



دون المرور بمرحلة الاستثمار وهذا يجعل الاختيار محكوماً بمجموعة ضوابط لا تعتمد اعتماداً كبيراً على اقتصاديات الحجم مثل الصناعات الجلدية والنسجية والآثاث والغذائية ومن ثم تحديد صناعات يتعين دخولها من خلال تحالفات عالمية لتمكينها من توفير أساليب الاستثمار والإدارة والتسويق العالمية. وعلى صعيد البطالة، أشارت إلى أن التوسع في الإنتاج وتشجيع مشروعات الخدمات المؤنزة في أنماط الأعمال والمهارات المطلوبة من القوى العاملة وتتطلب ذلك إلغاء كثير من المهن وخلق مهن أخرى في مجالات جديدة وخاصة في قطاع الخدمات المستمر في التوسع لاستيعاب النمو المتوقع في القوى العاملة.

الاقتصاد من حصار ونقص مواد أولية وارتفاع أسعار مواد مستوردة، وإن وضع التقويم ليس فقط على أساس المزايا النسبية لعوامل الإنتاج التقليدية المتغيرة بالأرض والعمل ورأس المال ولكن على المزايا التنافسية المبنية على المعرفة والتكنولوجيا حيث لم يعد بإمكان المزايا النسبية تحقيق قدرات تنافسية بمعدلات عرفت في الستينيات والسبعينيات وإن أسس المنافسة باتت تشكل تدريجياً من عمليات خلق واستيعاب المعرفة. ووصفت الدراسة خريطة الصناعة السورية التي وضعت أول مرة لعام ٢٠١٧ بالخطوة المهمة والملحة مع ضرورة إعطاء الأولوية للصناعات ذات الميزة النسبية في عوامل الإنتاج الأساسية. وبين أن هذا المحور هو نقطة البداية ولكنه لا يضمن الاستمرار أو التقدم إلا إذا تحولت هذه الصناعات إلى مرحلة الابتكار

هيئة الإشراف على التأمين تلغي ترخيص ١٨٢ وكيلاً خلال عامين لعدم التجديد

عبد الهادي شباط

سلطات الإشراف على التأمين.

كما يتعاون الطرفان في عمليات إسناد إعادة التأمين والقبول بين معيدي التأمين في كلا البلدين أو في الاستثمار الثنائية، من أجل تطوير أعمال إعادة التأمين المتبادلة، ومن أجل تسهيل تأمين بوالص اللبضائع العابرة وتوفير التغطية التأمينية للبضائع العابرة وخاصة فيما يتعلق بالشحن القطبي والتبادل بين الدولتين وحماية الاستثمار في قطاع النفط والغاز من خلال سياسات التأمين، وأيضاً من أجل تعزيز المعرفة التقنية لدى الموظفين الإداريين وخبراء التأمين، يتعاون الطرفان من خلال عقد حلقات دراسية، وبورات مهنية، وورش عمل إعلامية، وتحديد خبراء. ونصت المذكرة على أن تسوى النزاعات التي تنشأ عن تنفيذ أو تفسير مذكرة التفاهم هذه عن طريق المفاوضات التي تجريها السلطات المختصة للطرفين وعن طريق القنوات الدبلوماسية.

كما أشارت إلى أنه لا يجوز تعديل مذكرة التفاهم هذه إلا بطلب خطي من أي من الطرفين وبموافقتهما المتبادلة، ويكون أي من الطرفين ملزماً ولا يمكن حذفه من المذكرة. وتضمنت المذكرة عدة خيارات، ويجوز أن تختمت خلال فترة غير محدودة ويجوز لأي من الطرفين إلغاء مذكرة التفاهم بإعطاء إشعار خطي للطرف الآخر وفي هذه الحالة، يتوقف مفعول المذكرة بعد ٣٠ يوماً من تاريخ استلام هذا الأخطار من الطرف الآخر.

الوطن

يواجه قطاع التجارة في سورية تحديات كثيرة ومختلفة أبرزها عدم وجود خطة واضحة للتنمية الاقتصادية، حيث تتخذ الحكومة من الخطط الخمسية منجماً للتنمية وتحديد متطلبات عجلة الإنتاج إلا أن هذه الخطط تبقى نظرية في جزء كبير منها حيث تغيب المعايير الأساسية في تنفيذها وتحديد نسبها بشكل حقيقي وأ واضح.

جاء ذلك في دراسة لرئيس دائرة الدراسات في غرفة تجارة دمشق محمد عثمان، بين فيها أن أي خطة تنموية يجب أن تأخذ في الاعتبار عدة أهداف أهمها تلبية الاحتياجات الاقتصادية على أنها الاستقلال الاقتصادي أو التصنيع أو الاحتفاظ بالأصول القديمة، إذ إن خطة التنمية الاقتصادية تتحدد أساساً ببلوغ عدد من معطيات التحديث مثل زيادة الإنتاجية وتحقيق قدر من المساواة الاجتماعية والاجتماعية وترسيخ المعرفة الحديثة وتطوير المؤسسات الإنتاجية والصحية، وأن جميع هذه المعطيات لم تكن متوافرة لذلك كانت الخطط الاقتصادية قاصرة عن بلوغ أهدافها.

ورأت الدراسة أن ضعف تنوع الإنتاج يستدعي وضع تقييم جديد للصناعة السورية وتشكيلة إنتاجها بعد الأزمة، في ضوء المشاكل العميقة التي واجهها